

المحور الثامن: مؤشرات الفساد والحوكمة

يعتبر البنك الدولي منظمة الشفافية الدولية من أهم المؤسسات في العالم التي تعتني بقضايا الفساد، حيث تهدف إلى العمل على تشخيص مخاطر الفساد والحد منه وتحسين الشفافية والتكامل والمصداقية الخاصة بالحوكمة، كما أن هدف المنظمة هو أن تكون محايدة من خلال العمل على تشكيل ائتلافات لمحاربة الفساد، وهذا في إطار ترويج معايير ومبادئ محاربة الفساد تكريس الشراكة الاستراتيجية مع عدد من المؤسسات والهيئات.

أولاً: مؤشرات قياس الفساد

هناك عدد من المؤسسات على مستوى العالم تهتم بقياس ظاهرة الفساد الإداري والمالي من خلال تطويرها المؤشرات كمية ونوعية، تستند في معظمها على استقصاء آراء الخبراء عن انطباعاتهم، من واقع ممارساتهم العملية، حول مدى تفشي ظاهرة الفساد في مختلف الدول .

1. أهداف وضع مؤشرات لقياس الفساد: من بين هذه الأهداف نجد:

- تقييم انتشار الفساد وجهود مكافحته؛
- وضع السياسات المناسبة وتعديلها؛
- المسائلة والمحاسبة وقياس النجاح والإخفاق.

2. صعوبات قياس الفساد: من بين هذه الصعوبات نجد:

- صعوبات في تحديد وقياس كلفة الفساد؛
- تنوع أشكال الفساد (رشوة متاجرة بالنفوذ إثراء غير مشروع)؛
- تشعب ممارسات الفساد (كل الميادين كل الشرائح).

وقد قامت عدة من منظمات مختصة على مستوى العالم بقياس الفساد من خلال تطوير مؤشرات قياس كمية، تستند في معظمها على استقصاء آراء الخبراء عن انطباعاتهم من واقع ممارستهم العلمية حول تفشي ظاهرة الفساد في مختلف الدول ويمكن توضيح مؤشرات قياس الفساد الصادرة عن البنك الدولي ومنظمة الشفافية الدولية من خلال الجدول التالي:

اسم المؤشر	المفهوم	الجهة التي صدر منها المؤشر
مؤشر حكم القانون	يقيس مدى الثقة والتقييد بالقواعد القانونية في المجتمع	البنك الدولي
مؤشر ضبط الفساد	يقيس الفساد بين البيروقراطيين الحكوميين، والفساد كعميق في تطوير الاقتصاد وجذب الاستثمارات	البنك الدولي
مؤشر مدركات الفساد	بدأ هذا المؤشر في سنة 1995 يقيس مدى إدراك المسؤولين في الدولة لوجود الفساد وهو مؤشر مركب، يعتمد على مسوحات قامت بها 14 هيئة مستقلة صنفت حسنة السمعة علماً أنه لا يدرج دولة ضمن قائمة الفساد ما لم تشملها تلك المسوحات.	البنك الدولي ومنظمة الشفافية الدولية

البنك الدولي	يتضمن الجوانب المرتبطة بالحريات السياسية، والانتخابات الحرة والنزاهة، وحرية الصحافة، والحريات الدينية، والحقوق السياسية... إلخ	مؤشر حق التعبير والمساءلة
البنك الدولي	يقيس هذا المؤشر الإدراكات الصعبة لمفاهيم تشمل: نوعية الجهاز البيروقراطي، وتكاليف المعاملات، ونوعية الرعاية الصحية والتعليم، ودرجة استقرار السياسات.	مؤشر فعالية الحكومة
البنك الدولي	يقيس هذا المؤشر الإدراكات الصعبة لمفاهيم تشمل: حدوث تدخلات بيروقراطية وودية في مجال السياسات، مدى التحكم في الفساد، والرقابة غير الواقعية على البنوك، والضبط المفرط في مجال التجارة وتأسيس المشاريع	مؤشر نوعية التنظيم والضبط
البنك الدولي	يقيس الإدراكات السلبية لاحتمال ظهور حالة من عدم الاستقرار، أو حدوثها؛ تهديدات، نزاع مسلح، انقلاب عسكري	مؤشر الاستقرار السياسي

ثانياً: مدخل للحكومة

1. تعريف الحكومة:

تتمثل الحكومة في القطاع الخاص في حوكمة المؤسسات والتي هي عبارة عن نظام يتم بواسطته توجيه منظمات الأعمال والرقابة عليها، حيث تحدد هيكل وإطار توزيع الواجبات والمسؤوليات بين المشاركين في المؤسسة مثل مجلس الإدارة والمديرين وغيرهم من أصحاب المصالح وتضع القواعد والأحكام لاتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون المؤسسة. أما الحكومة في القطاع العام فتتمثل في "مجموعة الأجهزة والمؤسسات التي تدير بها السلطة دولة ما وذلك من أجل تحقيق الصالح العام، ويتضمن ذلك ما يلي:

- الإجراءات التي بمقتضاها يتم اختيار المسؤولين في السلطة ومراقبتهم واستبعادهم؛
 - قدرة الحكومة على إدارة مواردها وتطبيق سياسات سليمة بكفاءة؛
 - احترام المواطنين والحكومات للمؤسسات التي تحكم المعاملات الاقتصادية والاجتماعية بالدولة؛
- حيث أنها عبارة عن ممارسة السلطات الاقتصادية والسياسية والإدارية من أجل تسيير شؤون المجتمع على كافة مستوياته، وهو يشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبر المواطن عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحل مشاكلهم، وذلك في إطار حكم ديمقراطي فعال يستند على المشاركة والمحاسبة والشفافية.

2. أهمية الحكومة: تظهر أهمية الحكومة من خلال ما يأتي:

- الحاجة إلى الفصل بين الملكية وإدارة المؤسسات في ظل اختلاف الأهداف وتضاربها بين مختلف الأطراف (مسيرين، مساهمين، عمال... إلخ)؛
- تساهم الحكومة في تقليل المخاطر وتحسين الأداء وفرص التطور للأسواق وزيادة القدرة التنافسية للسلع والخدمات وتطوير الإدارة وزيادة الشفافية، كما تساهم في زيادة أعداد المستثمرين في أسواق المال؛
- إعداد الإطار العام الذي تحدد من خلاله أهداف الشركة والسبل اللازمة لتحقيق هذه الأهداف؛

- مساعدة المؤسسات والاقتصاد بشكل عام على جذب الاستثمارات ودعم أداء الاقتصاد والقدرة على المنافسة على المدى الطويل من خلال عدة طرق وأساليب كالتأكيد على الشفافية في معاملات الشركة وإجراءات المحاسبة والتدقيق المالي والمحاسبي؛

- تحقيق أعلى قدر من الفاعلية من المراجعين الخارجيين الذين هم على أكبر درجة من الاستقلالية؛
- منع حدوث أزمات مصرفية حتى في الدول التي لا يوجد بها تعامل نشط لمؤسساتها في أسواق الأوراق المالية؛
- تطبيق أسلوب ممارسة سلطة الإدارة يقوي ثقة الجمهور في صحة عملية الخوصصة ويساعد على ضمان تحقيق الدولة أفضل عائد على استثماراتها وهو بدوره يؤدي إلى المزيد من فرص العمل والتنمية الاقتصادية؛
- مساعدة البلدان التي تحاول كبح جماح الفساد المتفشي داخل قطاعاتها؛
- تحقيق الاستفادة القصوى والفعالية من نظم المحاسبة والرقابة الداخلية؛
- محاربة الانحرافات خاصة تلك التي تشكل تهديدا لمصالح مختلف الأطراف.

2 - أهداف الحوكمة: تعمل حوكمة المؤسسات على تحقيق العديد من الأهداف نذكر منها:

- تحسين قدرة المشروعات على تحقيق أهدافها من خلال تحسين الصورة الذهنية والانطباع الإيجابي عنها؛
- تحسين عملية صنع القرار في الشركات بزيادة إحساس المديرين بالمسؤولية وإمكانية محاسبتهم من خلال الجمعيات العامة؛
- تحسين خاصية مصداقية البيانات والمعلومات وتحقيق سهولة فهمها عبر الحدود؛
- إدخال اعتبارات القضايا البيئية والأخلاقية في منظومة صنع القرار؛
- تحسين درجات الشفافية والوضوح والإفصاح ونشر البيانات والمعلومات؛
- زيادة قدرة المشروعات على تحسين موقفها التنافسي وجذب إستثمارات ورؤوس أموال أخرى؛
- زيادة قدرة الإدارة على تحفيز العاملين وتحسين معدلات دوران العمالة وإستقرار العاملين.

3. مؤشرات قياس الحوكمة على المستوى الكلي:

قام البنك الدولي بوضع مؤشرا لقياس الحوكمة، حيث يقيس هذا المؤشر الجودة المؤسسية السياسية، ويتم الاعتماد عليه كثيرا نظرا لاستخدامه الواسع وتغطيته لأكثر من 200 دولة في العالم والمقياس الوحيد الذي يشمل جميع الدول أعضاء الأمم المتحدة، يطلق على هذا المؤشر اسم " المؤشرات العالمية للحوكمة، يحتوي المؤشر على ستة مؤشرات فرعية هي:

1.3 مؤشر التصويت والمسائلة:

يشير هذا المؤشر إلى التعبير عن القدرة التي يمتلكها أفراد المجتمع في المشاركة في انتخاب حكوماتهم، إضافة إلى الحرية في التعبير وتكوين الجمعيات والإعلام الحر ومدى خضوع صناع القرار للمسائلة حول قراراتهم المتخذة؛

2.3 مؤشر الإستقرار السياسي:

يقيس هذا المؤشر مدى احتمال تعرض الدولة لعدم الإستقرار السياسي والذي يؤثر على طبيعة القرارات المتخذة في المجال السياسي والاقتصادي ومن ثم على سلوكيات الأعوان الإقتصاديين، ويولي المستثمرون الأجانب هذا المؤشر

أهمية بالغة لأن أي اضطراب سياسي سيؤدي بالضرورة الى انعدام الأمن الذي يعتبر الشرط الأساسي لقيام واستمرار أي نشاط اقتصادي؛

3.3 مؤشر فعالية الحكومة: يقيس هذا المؤشر نوعية الخدمات العامة والخدمات المدنية للدولة، وكذا نوعية السياسات المتخذة ومدى التزام الحكومة بتنفيذها؛

4.3 مؤشر النوعية التنظيمية: يقيس هذا المؤشر نوعية القرارات والتشريعات التي تضعها الحكومة لتنظيم نشاط القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي، وغالبا ما يولي المستثمرون هذا المؤشر أهمية كبيرة نظرا لعلاقته المباشرة بمشاريعهم؛

5.3 مؤشر سيادة القانون: يرصد هذا المؤشر ثقة الأفراد في القانون وتطبيقه في الواقع وخصوصا فيما يتعلق بنوعية وحقوق الملكية ومدى إستقلالية القضاء، وكذا حجم انتشار الجريمة المنظمة وقدرة القانون على الحد منها؛

6.3 مؤشر مراقبة الفساد: يشير هذا المؤشر إلى أي مدى تستعمل السلطة العامة نفوذها في تحقيق مكاسب خاصة صغيرة كانت أو كبيرة حيث تتضمن الفساد المتعلق بالقرارات القضائية، جمع الضرائب، المنفعة العامة وعمليات التصدير والإستيراد (الفساد الإداري والمالي).

4. مؤشرات قياس الحوكمة على المستوى الجزئي

هناك تنوع وتتعدد المؤشرات قياس الحوكمة على مستوى المؤسسات، يرجع للطبيعة السياسية والقانونية لكل دولة، وكمثال عن هذه المؤشرات نجد:

1.4 مؤشر هيكل الملكية وحقوق المساهمين: ويتضمن ذلك:

- الإفصاح عن رأس المال المساهم؛

- الإفصاح عن حقوق المساهمين.

2.4 مؤشر المعلومات المالية والتشغيلية: ويتضمن ذلك:

- الإفصاح عن معلومات مالية تخص إعداد ومراجعة التقارير المالية؛

- الإفصاح عن المعلومات التشغيلية.

3.4 مؤشر هيكل وعمليات مجلس الإدارة: ويتضمن ذلك:

- الإفصاح عن معلومات عن مجلس الإدارة .

- الإفصاح عن مكافآت مجلس الإدارة .

4.4 مؤشر أخلاقيات الأعمال ومسئولية الشركة: ويتضمن ذلك:

- الإفصاح عن دور الحوكمة في تعزيز مسؤولية الشركات؛

- الإفصاح عن الفساد؛

- الالتزام بمتطلبات الإفصاح؛

- الإفصاح عن معلومات تتعلق بلجنة المراجعة الداخلية؛

- الإفصاح عن معلومات تتعلق بالمراجعة الخارجية.